

زبدة الأصول

[275] لا تحقق هذا الوصف من حيث هو، وعليه فبناء على ما اخترناه تبعاً للشيخ الاعظم (ره) من قيام الطرق والامارات بادلة اعتبارها مقام القطع الطريقي المحض، والمأخوذ في الموضوع على وجه الطريقية كما اشبعنا الكلام في ذلك في مبحث القطع، وقد تقدم، تجوز الشهادة بالملك بمشاهدة اليد لانها من الامارات كما قدمناه. بل بناء على ما حققناه من قيام اصول المحرزة مقام القطع المأخوذ في الموضوع على وجه الطريقية من حيث انه مقتض للبناء العملي والجرى على وفق ما تعلق القطع به لامن حيث انه انكشاف للواقع تجوز الشهادة بالملك مستندة الى الاستصحاب إذا ثبت كون العلم المأخوذ في موضوع جوازها مأخوذاً على هذا النحو، وعلى ذلك فالنصوص الدالة على جواز الشهادة مستندة الى الاستصحاب التي عقد لها في الوسائل في كتاب الشهادات باباً يمكن تطبيقها على القواعد وكيف كان فلا ريب في جواز الشهادة مستندة الى اليد بناء على اماريتها كما اخترناه. وقد استدل لعدم الجواز بوجهه، الاول: ما في ملحقات العروة وهو انه لا اعتبار العلم في الشهادة لا تجوز مستندة الى اليد بل الشهادة مستندة إليها تدليس حرام، وفيه: ما عرفت من قيام الطرق والامارات مقام القطع المأخوذ في الموضوع على وجه الطريقية ومنها اليد. الثاني: ما في الشرائع وهو ان اليد لو اوجبت الملك لم تسمع دعوى من يقول الدار التي في يد هذا لى كما لا تسمع لو قال ملك هذا لى. وفيه، اولاً: ان هذا انكار لحجية اليد على الملكية، والكلام في هذه المسألة انما هو في جواز الشهادة بعد الفراغ عن حجيتها على الملكية. وثانياً: ان المدعى في الدعوى الاولى اقر بذات الكاشف وذلك لا يكون مكذباً لدعواه بملاحظة علمه بعدم المنكشف، وفي الدعوى الثانية اقر بنفس الملكية فلا محالة يكون ذلك تكذيباً لدعواه.
